

## الدكتور الطالبي : الفقيه لا يسمى فقيهاً بحفظ الفقه !

كتب - عبدالله سيف بوهندى :

الأستاذ الدكتور عمار الطالبي رئيس قسم الفلسفة وعلم النفس بجامعة قطر وهو فيلسوف من فلاسفة الوطن العربي تحدث

في شهادة تدرس القانون واحتياجات المجتمع القطري عن  
ماهية الغاية من الشرع وعن مصدر الشرع عند ابن رشد، كما  
وضج النصوص لأصول الفقه عند ابن رشد وتحدث عن  
التشريع والأخلاق

وتناول الأستاذ الدكتور عمار الطالبي في هذه الشهادة



الغاية من الشرع في ذكره  
وقال: مستندًا على ما قاله  
ابن رشد في مقدمة  
الشرعية: «ينافي أن نعلم  
أن مقصود الشرع إنما هو  
تطليم الحقيقة والعدل  
الحق والعلم الحق هو  
معرفة الله وسائر  
الموجودات على ما هي عليه  
كما وضح أن معرفة  
السعادة الأخروية والنشاء  
الآخرية والعمل الحق هو

امتنان الأفعال التي تؤدي  
السعادة وتتجنب الأفعال التي تجلب الشقاء والمعرفة بهذه  
الأفعال هي التي تسمى بالعلم العملي.. وبما أن النفس لها  
جانبان جانب عمل وجانب نظري علمي فقد بني نظريته  
هذه على قوى النفس.

وطرق الأستاذ الدكتور عمار الطالبي إلى مصدر الشرع  
عند ابن رشد فقال: سرى ابن رشد أنه من المعلوم بنفسه أن  
فضل الانتماء لهم السلام هو وضع الشرائع بوجي من الله  
وأن من وجد منه هذا الفعل فهو نبى وذلك أن معرفة وضع  
الشرائع لا تزال إلا بعد المعرفة باليهود وغيرهم من المغاربة  
الآخري كمعرفة ما جواهر النفس وهل لها سعادة أخرى  
وشنقاء أخرى أم لا.

كما وضح النصوص لأصول الفقه عند ابن رشد فقال:  
يختلف نصوص ابن رشد لأصول الفقه عن نصوص الأصوليين  
القديمة والذين جاءوا من بعدهم، فغاية علم الأصول عند  
يعطي القوانين والأخوال التي بها يسود الذهن نحو الصواب  
ويقتصر منها في دراسة الإجراء من الأصول المتعارفة كما  
استبعد ابن رشد المتعلق من هذا العلم فقال «فلم تدرك كل شيء  
إلى موضعه قان من رام أن يتعلم شاء أكثر من واحد، وفي وقت  
واحد لم يمكنه أن يتعلم ولا واحد منها».

وكان بين مفاصد الشرعية، عند ابن رشد فقال: يمكن القول  
بان ابن رشد يميء إلى مفاصد الشرعية بحكمة الشرعية  
كما سماها بمقصد أو مقصود الشرع كما يسمى الواسطين في  
معرفة هذه المفاصد «بالعلماء حكم الشرائع».

وتحدث الأستاذ الدكتور عمار الطالبي عن التشريع  
والأخلاق فقال: لا يفصل التنوع الإسلامي بين الأحكام وبين  
القيم الخلقية كما تفعل المذاهب الوضعية وإن ذلك نرى ابن  
رشد يقر أن الأحكام المعقولة المعانة في الشرع أكثرها من  
باب حسنان الأخلاق ومن باب المصالحة.

وكما وضحت العادات والتخاريب عند ابن رشد فقال: يذهب  
ابن رشد إلى إعتماد العادات والتجارب في بعض الأحكام  
الشرعية، مثل الحكم بالصيام في رمضان في أول أيامه والختار  
في بيته ويرى أن الذي يقتضي القياس والتجربة أن القر لا  
يرى والشمس بعد لم تغرب إلا وهو بعيد منها.